الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية،

14– 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017

الجمعية العامة
البند 2

A/137/2-P.7
5 تشرين الأول/ اكتوبر 2017

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفد بنغلادش

في 8 تشرين الأول / أكتوبر 2017، تلقى الرئيس من نائب رئيس برلمان بنغلادش، طلباً ووثائق مرفقة، لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الدورة 137 للجمعية العامة بعنوان:

"وقف الفظائع والتشريد القسري للروهينغا، وضمان عودتهم إلى وطنهم
في ولاية راخين في ميانمار فوراً، وبدون قيد أو شرط".

وسَيجد المندوبين في الجمعية العامة الـ137 مرفقاً نص الرسالة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التوضيحية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ137 أن تتخذ قراراً بشأن طلب الوفد المغربي يوم الأحد 15 تشرين الأول / أكتوبر 2017.

وبموجب أحكام المادة 11.1 من قواعد الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة توضيحية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وأية وثائق من هذا القبيل على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص المادة 11.2 من قواعد الجمعية على ما يلي:

أ. يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

ب. لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

ج. يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

د. لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

A/137/2-P.7

ملحق 1

الأصل: الانجليزية

الاتصالات الموجهة إلى الرئيس من نائب رئيس برلمان بنغلادش

دكا، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2017

عزيزي السيد الرئيس،

وفقاً لأحكام المادة 14-2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، والقاعدة 11-1 من قواعد الجمعية، يود برلمان بنغلادش أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، التي سَتُعقد في سانت بطرسبرغ (روسيا الاتحادية)، في الفترة من 14 إلى 18 تشرين الأول / أكتوبر 2017:

"وقف الفظائع والتشريد القسري للروهينغا، وضمان عودتهم إلى وطنهم
في ولاية راخين في ميانمار فوراً، وبدون قيد أو شرط".

تجدون طيه مذكرة تفسيرية موجزة، ومشروع قرار دعماً لهذا الطلب.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع) فازل ربيع، برلماني
نائب الرئيس برلمان بنغلادش
ورئيس وفد بنغلادش

A/137/2-P.7

ملحق 2

الأصل: الانجليزية

وقف الفظائع والتشريد القسري للروهينغا، وضمان عودتهم إلى وطنهم في ولاية راخين في ميانمار فوراً، وبدون قيد أو شرط

مذكرة توضيحية قدمها وفد بنغلادش

منذ 25 آب / أغسطس 2017، فر مئات الآلاف من الناس من السكان المسلمين في ولاية راخين ميانمار، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الروهينغا"، من ميانمار للهروب من الفظائع الجماعية التي ارتكبتها ضدهم قوات الأمن في ميانمار، والمتطرفون المدنيون العرقيون القاطنون في راخين. وقد عبر ما يقرب من نصف عدد سكان الروهينغيا البالغ عددهم 1.2 مليون نسمة الحدود، إلى بنغلادش المجاورة منذ 25 أغسطس 2017، في حين لا يزال عشرات الآلاف من النازحين داخل ميانمار دون الحصول على المساعدات الإنسانية الحيوية. إن معاناتهم الخطيرة، ولا سيما معاناة النساء والأطفال، لم يسبق لها مثيل.

وقد تعرض أفراد الروهينغيا للتمييز والاضطهاد طيلة عقود في ظل حكومات ميانمار المتعاقبة. وقد تم تجريدهم من حقوقهم الأساسية، وأصبحوا عديمي الجنسية. وقد تم حرمانهم بشكل فعال من المواطنة بموجب قانون الجنسية لعام 1982 التمييزي، حيث تعتبر أقلية الروهينغيا واحدة من أكبر السكان عديمي الجنسية في العالم. وقد وصف الروهينجا بأنها أكثر الناس اضطهاداً على وجه الأرض. وقد أدت القيود المفروضة على التنقل، وانعدام سبل الحصول على سبل العيش، والرعاية الصحية الأساسية، إلى ظروف إنسانية مزرية بالنسبة للروهينغيا بصفة عامة، وللنازحين داخل ميانمار بسبب موجات عنف سابقة في عامي 2012 و 2016 على وجه الخصوص. من خلال التهجير القسري لأفراد الروهينجا من وطن أسلافهم، تسعى ميانمار إلى إخلاء ولاية راخين من سكانها المسلمين.

وأدت العملية العسكرية التي قامت بها قوات ميانمار، رداً على الهجمات المزعومة في 25 آب / أغسطس 2017 إلى كارثة إنسانية خطيرة. وتتأثر بنغلادش مباشرة بالحالة في ولاية راخين في ميانمار، رغم عدم كونها طرفاً فيها. وليست هذه هي المرة الأولى التي تتعرض فيها هذه الأقلية للفظائع الكارثية. وقد تم ترهيبهم وإخراجهم طيلة قرون من حياتهم المستقرة في أعوام: 1978، 1991-1992، 2012 و 2016 تباعاً.

وحصل أكثر من 509 000 من الروهينيغيا على مأوى في بنغلادش منذ 25 آب / أغسطس 2017، وكان حوالي 60 بالمائة منهم من الأطفال. وأدى التدفق الأخير إلى إضافة 33 000 لاجئ مسجل يعيشون في مخيمات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، إلى ما يقرب من 300 000 من مواطني ميانمار غير الموثقين الذين يعيشون خارج المخيمات الذين دخلوا بنغلاديش في العقد الماضي. و 87 000 لاجئ طلبوا المأوى في بنغلادش بعد 9 تشرين الأول / أكتوبر 2016. وتواجه بنغلادش الآن عدداً من المشردين يزيد عن 900 000 شخص. وعلى الرغم من الضائقة في الموارد والمساحات، توفر بنغلادش المأوى والغذاء وخدمات الطوارئ الأخرى لهؤلاء المشردين. وقد تم الاعتراف بجهود بنغلادش كمثال على العطف والإنسانية.

تقول المنظمات الإنسانية التي تساعد اللاجئين الروهينيغيا المسلمين في بنغلادش، أنها تحتاج إلى 434 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر الستة المقبلة، لمساعدة ما يصل إلى 1.2 مليون شخص، كثير منهم من الأطفال، بحاجة إلى المساعدة لإنقاذ أرواحهم. وقال السيد روبرت واتكينز، المنسق المقيم للأمم المتحدة في بنغلادش: "إن سكان روهينغيا في بازار كوكس معرضون بشكل كبير، والكثير منهم تعرضوا لصدمات شديدة، ويعيشون الآن في ظروف صعبة للغاية"، في إشارة إلى منطقة الحدود البنغلادشية حيث يعيش معظم الروهينغيا هناك.

ومن أجل التوصل إلى حل دائم، يجب معالجة مسألة الحقوق الأساسية، ولا سيما قضية المواطنة لأفراد الروهينيغيا، على وجه السرعة. وتحتاج ميانمار إلى حل السبب الجذري لهذه القضية، من خلال استعادة أفراد الروهينغيا "للمواطنة"، ومعاملتهم معاملة متساوية مع المواطنين الآخرين، وضمان الحقوق المدنية والسياسية المتساوية.

ولا شك في أن أفراد الروهينيغيا يحتاجون إلى إعادة توطينهم سلمياً، ودون قيد أو شرط، في مكان إقامتهم الأصلي في ولاية راخين، مع التمتع بحقوق الإنسان والمواطنة الكاملة. ويجب على المجتمع الدولي أن يمارس ضغطاً على ميانمار لإيجاد حل سلمي ومستدام للروهينغيا. وما من شك في أن إنكار الحقوق الأساسية لفترات طويلة ينطوي على إمكانية التعبير عن نفسها بطرق مزعجة. وإن نحو مليون شخص مضطهدين وعديمي الجنسية، ومحرومين من حقوقهم يعانون من المظالم التي لم يتم معالجتها، ويتعرضون لجميع أنواع الأفكار المتطرفة. إن الإحباط العميق واليأس لدى السكان المسلمين، يمكن أن يهيئ الظروف المواتية للتطرف الذي من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

وبالنظر إلى ما تقدم، يحثّ وفد برلمان بنغلادش الاتحاد البرلماني الدولي، على ضمان اتخاذ الدول موقفاً ضد جميع السياسات والأنشطة التمييزية التي تتعارض مع حقوق الإنسان والعلاقات الطيبة بين البلدان. ويجب إحباط أي سياسات من هذا القبيل، وعدم السماح لها بالنمو، من أجل ضمان احترام المبادئ الديمقراطية على الصعيد العالمي.

A/137/2-P.7

ملحق 3

الأصل: الانجليزية

وقف الفظائع والتشريد القسري للروهينغا، وضمان عودتهم إلى وطنهم في ولاية راخين في ميانمار فوراً، وبدون قيد أو شرط

مشروع قرار مقدم من وفد بنغلادش

إن الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشير* إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي، الذي اعتمدته بالإجماع الجمعية العامة الـ 117 (جنيف، 10 تشرين الأول / أكتوبر 2007)، بشأن الحاجة الملحة إلى وقف الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان على الفور، واستعادة الحقوق الديمقراطية لشعب ميانمار، والقرار الذي تم اتخاذه بالإجماع (جنيف، 21 تشرين الأول / أكتوبر 2015)، بشأن دور الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانات، البرلمانيين، والمنظمات الدولية والإقليمية، في توفير الحماية اللازمة، والدعم العاجل لمن أصبحوا لاجئين عن طريق الحرب، الصراعات الداخلية والاجتماعية، وفقاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي، والاتفاقيات الدولية،

(2) *يساورها* بالغ القلق إزاء استمرار العنف، التشريد القسري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يعاني منها أقلية الروهينغيا العرقية في ولاية راخين في ميانمار،

(3) *صُدمت بوجه خاص* بممارسة "التطهير العرقي" في ولاية راخين الشمالية في ميانمار، التي تستهدف تشريد أو تدمير الجماعات العرقية أو الدينية،

(4) *وإذ تعرب* عن قلقها إزاء الهجرة غير المسبوقة للروهينغيا إلى بنغلادش، وآثارها الإنسانية والمحتملة على أمن بنغلاديش والمنطقة،

(5) *وإذ ترحب* بجهود بنغلادش الرامية إلى مساعدة أفراد الروهينيغيا المشردين قسراً، من خلال إثبات ملجأ مؤقت، وتقدير الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين،

(6) *وإذ تأخذ علماً* بتعليقات الأمين العام للأمم المتحدة وقلقه بشأن "التطهير العرقي"، الذي يرمي إلى إبادة الروهينجا من وطنهم،

(7) *وإذ تأخذ علماً أيضاً* بالحكم الصادر عن المحكمة الشعبية الدائمة المؤرخ 22 أيلول / سبتمبر 2017،

(8) *وإذ يساورها* بالغ القلق إزاء وضع الألغام الأرضية التي تنتهك القواعد الدولية على طول الحدود لمنع الروهينغيا من العودة إلى ميانمار،

(9) *وإذ يرحب* بالتقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة كوفي عنان،

(10) *وإذ تعرب* عن بالغ أسفها لضحايا الفظائع التي ارتكبتها قوات الأمن في ميانمار والمتطرفون العرقيون في راخين، *وتعرب* كذلك عن تعاطفها العميق مع الروهينيغيا،

1. *تدين* بقوة جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الخسائر الكبيرة في الأرواح البريئة في ولاية راخين في ميانمار، ولا سيما الممارسة البغيضة المتمثلة في "التطهير العرقي"، وتدعو حكومة ميانمار إلى وقف هذه الانتهاكات فوراً، وضمان الاحترام الكامل وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الدين؛

2. *تعرب* عن بالغ قلقها إزاء الفظائع التي ارتكبتها مؤخرا قوات الأمن وشركاؤها المدنيون المتطرفون ضد أقلية الروهينجا، التي تشكل انتهاكاً خطيرا وصارخاً للقوانين الدولية؛

3. *تعرب* عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة بنغلادش لتوفير جملة أمور منها، المأوى، الغذاء، المرافق الصحية، المياه، والرعاية الطبية، إلى ما يقرب من مليون من أفراد الروهينيغيا المنكوبين؛

4. *تعرب* عن تقديرها أيضاً، لجميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، التي أعربت عن تضامنها، وقدمت دعمها ومساعدتها إلى الروهينيغيا المشردين قسراً؛

5. *تدعو* جميع الدول الأعضاء إلى المساعدة في تأمين الحقوق الأساسية للروهينغيا، وتقديم الدعم الإنساني إلى الروهينغيا، والانضمام إلى جهود بنغلادش والمجتمع الدولي من أجل العودة المستدامة للروهينغيا إلى وطنهم في ولاية راخين في ميانمار؛

6. *تأسف* لأن برلمان ميانمار لم يتخذ بعد أي خطوة لوقف العنف، ووضع حد للحالة المأساوية للروهينغيا في ولاية راخين؛

7. *تشدد* وبقوة على أنه ينبغي لميانمار أن تقضي على الأسباب الجذرية، بما في ذلك الحرمان من الجنسية استناداً إلى قانون الجنسية لعام 1982، الذي أدى إلى انعدام الجنسية وانتهاك حقوق مسلمي الروهينيغيا، واستمرار تجريدهم من الملكية، والتمييز ضدهم؛

8. *تدعو* حكومة ميانمار إلى

أ. وقف العنف وممارسة التطهير العرقي في ولاية راخين فوراً، وبدون قيد أو شرط، وإلى الأبد،

ب. ضمان العودة المستدامة لجميع أفراد الروهينغيا المشردين قسراً اللاجئين في بنغلادش، إلى ديارهم في ميانمار في أقرب وقت ممكن،

ج. تنفيذ توصيات تقرير لجنة كوفي عنان فوراً وبدون قيد أو شرط؛

9. *تطلب* إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن يرسل على وجه الاستعجال بعثة لتقصي الحقائق إلى ميانمار، لإجراء تحقيق شامل ومستقل في الأعمال الوحشية المزعومة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ولاية راخين؛

10. *توصي* وبقوة على إنشاء "مناطق آمنة" داخل ميانمار، تحت إشراف الأمم المتحدة، لحماية جميع المدنيين بغض النظر عن الدين والعرق؛

11. *توصي* بدخول وسائط الإعلام والمنظمات الإنسانية، دون عوائق في ولاية راخين الشمالية؛

12. *تهيب* بحكومة ميانمار أن تتخذ تدابير ضد حملة الكراهية المناهضة للروهينغيا في ميانمار، وأن توقف أيضاً – اليقظة المدنية – من جانب مواطني ولاية راخين المتطرفين في ولاية راخين؛

13. *تحثّ* جميع البرلمانات على تشجيع حكوماتها، لتكثيف الضغط الدبلوماسي على ميانمار على جميع المستويات، لوضع حد للحالة المأساوية في ولاية راخين في ميانمار، التي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين؛

14. *تقرر* أن تبقى متيقظة، فيما يتعلق بالمزيد من التطورات في ميانمار.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

137th IPU Assembly

St. Petersburg, Russian Federation
14–18 October 2017

Assembly
Item 2

A/137/2-P.7
5 October 2017

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 137th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Bangladesh

On 5 October 2017, the President received from the Deputy Speaker of the Bangladesh Parliament, a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 137th Assembly of an emergency item entitled:

"Stop atrocities and forced displacement of Rohingyas and ensure their return to their homeland in the Rakhine State of Myanmar immediately and unconditionally".

Delegates to the 137th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 137th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Bangladesh on Sunday, 15 October 2017.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted;
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted;
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject;
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/137/2-P.7
ANNEX I
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE PRESIDENT BY THE DEPUTY SPEAKER OF THE BANGLADESH PARLIAMENT

Dhaka, 5 October 2017

Dear Mr. President,

In accordance with the provisions of Article 14.2 of the Statues of the Inter-Parliamentary Union and Rule 11.1 of the Rules of the Assembly, the Bangladesh Parliament would like to request the inclusion of an emergency item in the agenda of the 137th Assembly of the Inter-Parliamentary Union to be held in St. Petersburg (Russian Federation) from 14 to 18 October 2017:

"Stop atrocities and forced displacement of Rohingyas and ensure their return to their homeland in the Rakhine State of Myanmar immediately and unconditionally".

Please find attached a brief explanatory memorandum and a draft resolution in support of this request.

Yours sincerely,

(Signed) Fazle RABBI, MP
Deputy Speaker of the Bangladesh Parliament
and Leader of the Bangladesh Delegation

STOP ATROCITIES AND FORCED DISPLACEMENT OF ROHINGYAS AND ENSURE THEIR RETURN TO THEIR HOMELAND IN THE RAKHINE STATE OF MYANMAR IMMEDIATELY AND UNCONDITIONALLY

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Bangladesh

Since 25 August 2017, hundreds of thousands of people from the Muslim population of the Rakhine State of Myanmar, who called themselves "Rohingya", have fled Myanmar to escape the mass atrocities perpetrated against them by the Myanmar security forces and extremist ethnic Rakhine civilian vigilantes. Around half of the estimated 1.2 million Rohingya population has crossed the border into neighbouring Bangladesh since 25 August 2017, while tens of thousands remain internally displaced inside Myanmar, without access to vital humanitarian aid. Their grave suffering, particularly that of women and children, is unprecedented.

The Rohingyas have been subjected to discrimination and persecution for decades under successive Myanmar governments. They have been stripped of their basic rights and have been made stateless. Effectively denied citizenship under the discriminatory 1982 Citizenship Law, they are one of the largest stateless population in the world. Rohingyas have been described as the most persecuted people on earth. Restrictions on movement and lack of access to livelihoods and basic health care have led to dire humanitarian conditions for Rohingyas in general and those displaced inside Myanmar by earlier waves of violence in 2012 and 2016 in particular. By forcibly driving out the Rohingyas from their ancestral homeland, Myanmar seeks to depopulate the Rakhine State of its Muslim population.

The military operation by Myanmar Forces in response to the alleged 25 August 2017 attacks has created a grave humanitarian catastrophe. Bangladesh is directly affected by the situation in the Rakhine State of Myanmar despite not being a party to it. This is not the first time that this minority group has been subjected to cataclysmic atrocities. They were terrorized and flushed out of their centuries of settled life in 1978, 1991-92, 2012 and 2016 successively. Over 509,000 Rohingyas have taken shelter in Bangladesh since 25 August 2017, around 60 per cent of whom are children. The recent influx has added to the pre-existing 33,000 registered refugees living in the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) managed camps, the some 300,000 undocumented Myanmar nationals living outside the camps who entered Bangladesh in the last decade, and the 87,000 who sought shelter in Bangladesh after 9 October 2016. Bangladesh is now faced with a displaced population of over 900,000 persons. Despite space and resource constraints, Bangladesh is providing shelter, food and other emergency services to these displaced persons. Bangladesh's efforts have been recognized as an example of compassion and humanity.

Humanitarian organisations helping Rohingya Muslim refugees in Bangladesh say they need US$ 434 million over the next six months to help up to 1.2 million people, many of them children, who need life-saving help. Mr. Robert Watkins, the United Nations Resident Coordinator in Bangladesh, said, "The Rohingya population in Cox's Bazar is highly vulnerable, many having experienced severe trauma, and are now living in extremely difficult conditions", referring to the Bangladeshi border district where most Rohingyas are living.

For a durable solution, the question of basic rights, particularly the citizenship issue of Rohingyas, needs to be addressed urgently. Myanmar needs to resolve the root cause of the issue by restoring "citizenship" of the Rohingyas and according them treatment equal to other citizens and ensuring equal civil and political rights.

There is no doubt that Rohingyas need to be resettled peacefully and unconditionally in their original place of residence in the Rakhine State with full citizenship and human rights. The international community must exert pressure on Myanmar to find a peaceful and sustainable solution for the Rohingyas. There is no doubt that the prolonged denial of basic rights has the potential to manifest itself in disturbing ways. About a million persecuted, disenfranchised stateless persons with unaddressed grievances are vulnerable to all types of radical ideas. The deep frustration and hopelessness of the Muslim population could create conditions that are ripe for radicalization which would destabilize the entire region.

Considering the foregoing, the delegation of the Bangladesh Parliament urges the Inter-Parliamentary Union to ensure that States take a stand against all discriminatory policies and activities that run counter to human rights and good relations between countries. Any such policies must be thwarted and not allowed to thrive so as to ensure the upholding of democratic principles globally.

A/137/2-P.7
ANNEX III
Original: English

STOP ATROCITIES AND FORCED DISPLACEMENT OF ROHINGYAS AND ENSURE THEIR RETURN TO THEIR HOMELAND IN THE RAKHINE STATE OF MYANMAR IMMEDIATELY AND UNCONDITIONALLY

Draft Resolution submitted by the delegation of BANGLADESH

The 137th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the IPU Resolution adopted unanimously by the 117th Assembly (Geneva, 10 October 2007) on *The urgent need to immediately stop the widespread human rights violations and to restore the democratic rights of the people of Myanmar*, and the Resolution adopted unanimously by the 133rd IPU Assembly (Geneva, 21 October 2015) on *The role of the Inter-Parliamentary Union, parliaments, parliamentarians, and international and regional organizations in providing necessary protection and urgent support to those who have become refugees through war, internal conflict and social circumstances, according to the principles of international humanitarian law and international conventions*,

(2) *Profoundly distressed* by the continuing violence, forced displacement and serious violations of human rights experienced by ethnic Rohingyas in the Rakhine State of Myanmar,

(3) *Particularly shocked* by the practice of "ethnic cleansing" in the Northern Rakhine State of Myanmar which is aimed at the displacement or destruction of ethnic or religious groups,

(4) *Expressing concern* over the unprecedented exodus of Rohingyas to Bangladesh and its humanitarian and potential security consequences for Bangladesh and the region,

(5) *Welcoming* Bangladesh's efforts to help the forcibly displaced Rohingyas by proving temporary refuge and appreciating support from the United Nation agencies and other international partners,

(6) *Taking note* of the United Nations Secretary-General’s comments and concern on "ethnic cleansing" which aims to annihilate Rohingyas from their homeland,

(7) *Also taking note* of the verdict of the Permanent Peoples' Tribunal dated 22 September 2017,

(8) *Deeply concerned* by the placing of landmines violating international norms along the border to prevent the Rohingyas from returning to Myanmar,

(9) *Welcoming* the final report and recommendations of the Rakhine Advisory Commission led by Kofi Annan,

(10) *Expressing* deep sorrow for the victims of the atrocities perpetrated by the Myanmar security forces and extremist ethnic Rakhine civilian vigilantes and further expressing profound sympathy to the Rohingyas,

1. *Strongly condemns* all gross violations of human rights including loss of huge innocent lives in the Rakhine State of Myanmar and, particularly, the abhorrent practice of "ethnic cleansing", and calls on the Government of Myanmar to cease these violations immediately and ensure full respect of human rights and fundamental freedoms for all, without distinction of race or religion;

2. *Expresses grave concern* over the recent atrocities perpetrated by security forces and their extremist civilian accomplices against the Rohingya minority, which constitute serious and blatant violation of international laws;

3. *Appreciates* the efforts of the Government of Bangladesh to provide close to one million distressed Rohingyas with, inter alia, shelter, food, sanitation, water and medical attention.

4. *Also appreciates* all the States, UN agencies and other International organizations who have expressed solidarity and extended their support and assistance to the forcibly displaced Rohingyas;

5. *Invites* all member states to help in securing basic rights of the Rohingyas, extend humanitarian support to the Rohingyas and join the efforts of Bangladesh and the international community towards sustainable return of Rohingyas to their homeland in the Rakhine State of Myanmar;

6. *Regrets* that the Parliament of Myanmar has yet to take any step to stop the violence and to put an end to the tragic situation of Rohingyas in the Rakhine State;

7. *Strongly stresses* that the Myanmar should eliminate the root causes, including the denial of citizenship based on the 1982 Citizenship Act which has led to statelessness and deprival of the rights of the Rohingya Muslims, and to continued dispossession and discrimination against them;

8. *Calls on* the Government of Myanmar

   (a) to stop the violence and the practice of ethnic cleansing in the Rakhine State immediately, unconditionally and forever,

   (b) to ensure sustainable return of all forcibly displaced Rohingyas sheltered in Bangladesh to their homes in Myanmar within shortest possible time,

   (c) to implement the recommendations of Kofi Annan Commission Report immediately, unconditionally and entirely;

9. *Requests* the Secretary General of the United Nations to send a Fact-Finding Mission to Myanmar urgently to conduct a thorough and independent investigation of alleged atrocities and gross violation of Human Rights in Rakhine State;

10. *Recommends strongly* on creation of "Safe Zones" inside Myanmar under UN supervision to protect all civilians irrespective of religion and ethnicity;

11. *Recommends* unfettered media and humanitarian access in the Northern Rakhine State;

12. *Calls upon* Myanmar Government to take measures against anti-Rohingya hate campaign in Myanmar as well as stop civilian – vigilantism by extremist Rakhines in the Rakhine State;

13. *Urges* all parliaments to encourage their respective governments to intensify diplomatic pressure on Myanmar at all levels to put an end to the tragic situation in Rakhine State of Myanmar which constitutes a grave threat to international peace and security;

14. *Resolves* to remain vigilant regarding further developments in Myanmar.